مزارع يتفقد خلايا نحل في بلدة الزوايدة بوسط قطاع غزة. (أ.ف.ب)

زبوبا.. قرية في عين النار

جنين-الحياة الجديدة- عبد الباسط خلف- تواجه قرية زبوبا، شمال غرب جنين، هجمة احتلالية متصاعدة استهدفت حقولها وكروم زيتونها، مثلما ابتلعت في الماضي أراضيها.

ويعيش أهالي القرية الصغيرة، واقعًا صعبًا إثر استيلاء الاحتلال على مساحات شاسعة من حقولهم، واقتلاع أشجارهم، وإغلاق طرقاتهم المتكرر، عدا عن اقتحامات بيوتهم التي لا تتوقف.

ويلخص رئيس مجلسها زكي جرادات حال قريته، فيؤكد لـ"الحياة الجديدة" أنها خسرت غالبية أراضيها، فقبل نكبة عام 1948، كانت تمتد على نحو 18 ألف دونم في سهل مرج ابن عامر، بقي منها الآن 1500 دونم فقط. ويعدد: فقدنا خلال النكسة نحو 60 دونمًا، وخلال عام 1994 أقاموا معسكر سالم الممتد على أكثر من 50 دونمًا من أرضنا، كما نهب جدار الضم والفصل العنصري قرابة 200 دونم، وفي آخر هجومين اقتلعوا نحو 200 دونم أخرى.

ويفيد بأن الأراضي التي تحيط بالقرية حاليًا، من الشارع الرئيس ليست لأهلها، فهي مملوكة لمواطنين من سيلة الحارثية ورمانة، لكن غالبية أراضيها الأصلية تحولت إلى مستوطنات وقرى زراعية للاحتلال، في أراض خصبة.

ويحصي جرادات خسائر المواطنين، الذين فقدوا خلال 3 أيام من الأسبوع الماضي قرابة 1200 شجرة زيتون، موزعة على 40 مزارعًا ونحو 300 دونم، أكثرهم المواطن عصام مقالدة، الذي دمرت جرافات الاحتلال 10 دونمات خلال وقت قصير.

ويشير إلى أن أحدث اعتداءات على القرية، احتلال منزل المواطن محمد صالح جرادات، 57 عامًا، الذي حوله الجنود إلى ثكنة عسكرية لثلاثة أيام، أول أمس السبت، وأجبره رفقة 7 من أبناء أسرته على ترك بيتهم.

ويقول رئيس المجلس إن دوريات الاحتلال الراجلة تكرر اقتحام القرية، ويتواصل إغلاق مداخلها من 7 نقاط في شرقها وشمالها وغربها، وتحولت حياة نحو 2700 من مواطنيها إلى جحيم.

ويبين أن الاحتلال يواصل عزل قرابة 20 منزلًا في المناطق الشمالية والغربية، تعود لمواطنين من عائلات: مقالدة، وجرادات، وأبو زيتون، وعطاطرة عن محيطهم بالسواتر الترابية.

ويؤكد شبان القرية، أن عدد طلبة التوجيهي هذا العام 40، وما زالوا يضعون أيديهم على قلوبهم، خشية الاقتحامات المتكررة وعزل أحياء القرية وبيوتها عن بعضها البعض، وغياب الجو الدراسي، وقلة التركيز مع اقتلاع حقول أسرهم واقتحام بيوتهم.

ويجمل الثلاثيني أحمد مقالدة ما يجري في القرية من عدوان للاحتلال يشمل المصادرة، وبناء المستوطنات الزراعية، واقتلاع الأشجار، واحتلال البيوت، وإقامة جدار الضم والتوسع العنصري، ووضع سواتر بين المنازل، وتسيير دوريات راجلة، والدفع بالآليات، والتحقيق الميداني، والاعتقالات، وإقامة معسكر فوق أراضيها.

ويصف ما يحدث بـ"اختزال لأشكال الاحتلال على مدار عقود"، ولكن في قرية صغيرة لا تستوعب ما يخطط لها، وما يحدث فيها بالفعل. ويقول رئيس جمعية زبوبا الخيرية، حسين جرادات، إن الاحتلال لم ينته من تدمير حقول القرية، فهناك خشية من اقتلاع قرابة 300 دونم من جهة معسكر سالم.

ويشير لـ"الحياة الجديدة" إلى أن جرافة واحدة من نوع (دي 9) سحقت خلال دقائق نحو 300 شجرة، بلمح البصر، بينها 24 زيتونة غرسها قبل 30 سنة مكان أشجار اللوز القديمة، وكان ينقل لها الماء بالغالونات من مسافات بعيدة، ووسائل بدائية، حتى لا تجف في فصول الحر.

ويفيد بأن المنطقة الوحيدة التي لا تشملها مخططات التجريف، حتى الآن، الواقعة جنوب القرية، لكن ملكية معظمها لأهالي البلدات المجاورة.

ويقدر جرادات أن القرية ستخسر هذا الموسم، أكثر من نصف إنتاجها من الزيت، وهو المحصول الأساسي الذي كان يعول عليه الأهالي، خاصة أن الإنتاج خلال العام الماضي، كان شحيحًا.

جرائم العنف تثقل كاهل أطفال وعائلات فلسطيني الـ 48

جسر الزرقا- أ.ف.ب- يلازم شعور الفقد الطفلة شيرين بعد أن خسرت والدها في جريمة طعن وقعت قبل أربع سنوات عند مدخل منزلهم قرب حيفا، في واحدة من الجرائم المتزايدة في المجتمع العربي حيث تُتهم الشرطة الإسرائيلية بالتقاعس.

وتقول شيرين (10 سنوات)، وهو اسم مستعار لهذه الطفلة حفاظا على خصوصيتها، لوكالة فرانس برس، إن والدها "كان قريبا مني كثيرا، كنت أحب كثيرا أن أبقى معه". والطفلة هي أكبر أشقائها الثلاثة، وواحدة من عشرات الأطفال والشباب الذين يواجهون الآثار المدمرة لتصاعد جرائم العنف بين عرب أراضي الـ 48، في ظل انتشار عصابات إجرامية وسهولة الحصول على الأسلحة، بالإضافة إلى تقاعس الشرطة في سوق المجرمين إلى العدالة، وفق ما يقول أبناء المجتمع العربي.

وتشير إحصائيات منظمة "مبادرات إبراهيم" المعنية بالتعايش في إسرائيل، إلى مقتل ما لا يقل عن 140 مواطنا عربيا منذ مطلع العام نتيجة تفشي الجريمة، بزيادة قدرها 12 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وفي حال تواصلت عمليات القتل بهذا المعدل، فسيتجاوز عدد الضحايا الرقم القياسي الذي سجل العام الماضي والذي وصل إلى 252 قتيلا.

وقاتلُ والد شيرين فتى قاصر، غير معروف للعائلة، هاجمه بشكل عشوائي وقتله قبل أن يُلقى القبض عليه ويصدر بحقه حكم مخفف بالسجن.

وللتعامل مع الآثار العميقة لدى الأطفال لفقدانهم أحد الوالدين، أسست هادار كيس جمعية "خمانيوت" أو "زهور عباد الشمس" الإسرائيلية لتقديم الدعم لهؤلاء، كما هو الحال مع شيرين.

وتقول كيس لفرانس برس "للأسف، فقد أكثر من 232 طفلا في المجتمع العربي أحد والديهم خلال العام الماضي وحده بسبب تفشي الجريمة والعنف".

وبحسب كيس فإن الأطفال الذين فقدوا أحد والديهم في المجتمع اليهودي في إسرائيل هم أكثر عرضة بأربع مرات للاعتقال، كما ترتفع احتمالات تركهم الدراسة إلى 13 ضعفا مقارنة بغيرهم. أما في المجتمع العربي فإن الخطر المحدق بهؤلاء الأطفال أكبر بكثير بسبب الظروف الاقتصادية، وارتفاع معدلات جرائم القتل، وهو ما يدفع بعض الشباب إلى التفكير في الانتقام لمقتل أحد والديهم، وهذا يزيد من احتمال انخراطهم في مستنقع الجريمة.

ثلاث جرائم ويعرّف معظم العرب في أراضي الـ 48 أنفسهم على أنهم فلسطينيون بقوا في الدولة العبرية بعد إعلان قيامها عام 1948. وهم يشكلون نحو 21 بالمئة من سكانها.

ويقول كثيرون من أبناء هذه الأقلية إنهم يتعرضون للتمييز من قبل الأغلبية اليهودية، ويتهمون السلطات الإسرائيلية بعدم إجراء تحقيقات كافية وفاعلة في جرائم العنف في مجتمعهم.

ووفقا لمنظمة "مبادرات إبراهيم"، فإنه لم تُقَدم خلال الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني/يناير و26 حزيران/يونيو، سوى 16 لائحة اتهام في جرائم القتل، أي ما يعادل 12,3 في المئة فقط من إجمالي القضايا.

وقبل أيام، قُتل خمسة عرب في تفجير سيارات وإطلاق نار في مناطق عدة، وذلك بعد مقتل الفتى أحمد الجعبري (17 عاما) بالرصاص أثناء عمله في متجر بمدينة يافا الساحلية، والذي كان يرتاده بعد انتهاء دوامه المدرسي.

وخلال وقفة حداد أقيمت قبل أيام، حمل المشاركون لافتات تضامن، بينما غلبت الدموع على عدد من الحاضرين.

حبر على جمر

لمى عواد

البيت الفلسطيني.. الجبهة الجديدة للاستيطان

في غضون أيام قليلة، لم تعد أخبار احتلال المستوطنين لبعض منازل الفلسطينيين حوادث معزولة تتصدر العناوين، بل أصبحت نمطا متكررا؛ منزل قيد الإنشاء في جالود، ومنازل في تجمعات ريفية مُنع أصحابها من العودة إليها، واعتداءات دفعت عائلات إلى مغادرة بيوتها تحت تهديد السلاح. وبرغم اختلاف المواقع، فإن المشهد يكاد يتكرر بالتفاصيل ذاتها، بما يكشف أن ما يجري يتجاوز الاعتداءات الفردية إلى سياسة متعمدة لفرض وقائع جديدة على الأرض.

فالقضية هنا لا تتعلق بمنزل أو قرية بعينها، وإنما بطريقة يراد منها تحويل البيت الفلسطيني من فضاء للحياة والاستقرار إلى ساحة للصراع على الأرض والسيادة. وما إن تُقرأ هذه الحوادث مجتمعة، حتى يتضح أنها ليست مجرد انتهاكات متكررة، بل تعبير عن سياسة ممنهجة لإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية، عبر السيطرة على البيت، وإفراغ التجمعات السكانية، وفرض وقائع جديدة تجعل الاستيطان يتمدد من داخل البيوت، لا من أطراف المستوطنات فقط.

فالمنزل في التجربة الفلسطينية ليس وحدة سكنية فحسب، بل يمثل عنوان الملكية، واستمرار العائلة، والذاكرة الجماعية، والدليل المادي على الوجود التاريخي. ولهذا، فإن استهدافه يحقق للاحتلال ما لا تحققه السيطرة على الأرض وحدها؛ إذ ينال من الإنسان والذاكرة والهوية، ويقوض الإحساس بالأمان والانتماء، وهما الركيزتان اللتان تقوم عليهما أي جماعة بشرية.

وخلال الأشهر الأخيرة، تكررت أنماط متشابهة في مناطق متعددة من الضفة الغربية. تبدأ العملية بالترهيب المنظم، أو منع أصحاب المنزل من الوصول إليه، أو استغلال ظروف الحرب والتهجير، أو فرض واقع قسري يحول دون عودة السكان، ثم يظهر المستوطن باعتباره "الساكن الجديد" وما يبدو انتقالا في الإقامة ليس سوى انتقال للهيمنة الفعلية على المكان، حيث يتحول السكن إلى أداة لإعادة تعريف الملكية ورسم حدود السيطرة.

ولا تعتمد هذه السياسة على القوة المباشرة وحدها، بل على إدارة الزمن أيضا؛ فكل يوم يمر دون عودة أصحاب المنزل يمنح الاحتلال فرصة لترسيخ "الأمر الواقع"، حتى يتحول الاستيلاء المؤقت إلى واقع دائم.

والأخطر أن استهداف المنازل لا يقتصر على الحجر، بل يمتد إلى المجتمع نفسه. فعندما تُهجَّر العائلات، تتفكك شبكات الجوار، وتضعف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتتراجع قدرة المجتمع المحلي على الصمود. ومع مرور الوقت، لا يغيب السكان عن المكان فحسب، بل تغيب معه المدارس والأسواق والحياة اليومية التي تمنح الجغرافيا معناها الإنساني.

وفي هذا السياق، تؤدي مجموعات المستوطنين دورا يتجاوز كونها تجمعات مدنية. فهي تتحرك باعتبارها أداة لفرض وقائع سياسية وأمنية جديدة، توسع نطاق السيطرة تدريجيا، وتجعل من كل منزل تتم السيطرة عليه نقطة انطلاق لتغيير أوسع في محيطه، بما يفتح الطريق أمام توسعات لاحقة. ولذلك، فإن استهداف المنازل لا يمكن فصله عن المشروع الاستيطاني الأشمل؛ فالسيطرة على البيت تُمهّد للسيطرة على الحي، والسيطرة على الحي تُغيّر ملامح القرية، ثم تتحول القرية نفسها إلى جزء من واقع جغرافي وسياسي جديد يُراد له أن يبدو دائماً وغير قابل للتراجع.

ومن الخطأ النظر إلى هذه الوقائع باعتبارها اعتداءات فردية أو أحداثا متفرقة. فالتكرار المنهجي، والتوزيع الجغرافي للحوادث، وتزامنها مع ظروف الحرب والتهجير، كلها تشير إلى نمط سياسي واضح يهدف إلى تحويل النزوح القسري إلى تغيير ديموغرافي دائم، وإعادة تشكيل المجال الفلسطيني بما يخدم المشروع الاستيطاني.

إن المعركة اليوم لم تعد تدور فقط حول الحدود أو المستوطنات، بل حول البيت الفلسطيني نفسه. فالمنزل لم يعد مجرد مكان للسكن، بل أصبح ساحة صراع على السيادة والهوية والذاكرة. ولذلك، فإن الدفاع عن البيت هو دفاع عن الحق في البقاء، وعن استمرارية الوجود الفلسطيني على أرضه. ولهذا، فإن مواجهة هذه السياسة لا تبدأ بإحصاء عدد المنازل التي تمت السيطرة عليها، بل بفهم المشروع الذي يربط بينها جميعاً. فكل منزل يُنتزع من أصحابه ليس رقما جديدا في سجل الانتهاكات، بل حلقة في مشروع استعماري يسعى إلى إعادة تشكيل الأرض والسكان معا، وإحلال واقع جديد محل التاريخ الأصلي.